قراءة الصحف: وزير الصحة يدفع 1500 شركة للإفلاس وتزايد أنشطة تهريب العملات وغسيل الأموال

نستهل قراءة الصحف اليومية، الصادرة يوم الجمعة 13 شتنبر 2019، بتقارير وأخبار متنوعة، منها التي تحدّثت عن "وزير الصحة يدفع 1500 شركة للإفلاس"، و"تزايد أنشطة تهريب العملات وغسيل الأموال"، و"جطو يحيل 8 ملفات على القضاء".

وتفاصيل أَوْفَى نعرضها لكم في العناوين التالية:

صفقات مشبوهة لصيانة وشراء معدات طبية تحرك وزارة الصحة

البداية مع صحيفة "المساء" التي أوردت نقلا عن مصدر مطلع أن وزارة الصحة تحركت من خلال مفتشيتها، بعد أن أثارت صفقات مشبوهة جدلا خلال الأسبوع الجاري، تزامنا مع إعلان طلب عروض صفقات لشراء وصيانة معدات طبية بعدد من المراكز الصحية، وبعد أن وضعت الوزارة تدابير وإجراءات جديدة لفصل الصفقات العمومية الخاصة بشراء واقتناء المعدات والتجهيزات الطبية (خصوصا أجهزة السكانير والراديو وأجهزة تصفية الدم ومعدات الفحص بالأشعة)، عن عمليات الصيانة والإصلاح، نظرا للمشاكل الكبيرة التي عاناها قطاع الصحة، بسبب الخلط بين تخصصين منفصلين واستحواذ شركات خاصة معينة على أغلب هذه العمليات.

وقال مصدر "المساء" إن الصفقات الجديدة التي تتعلق بشراء وإصلاح معدات، تتعلق بتجهيزات مهمة بينها معدات الأشعة بالراديو والفحص بالصدى والرنين المغناطيسي و"السكانير" وأجهزة الكشف المبكر عن سرطان الثدي وأجهزة كشف داء السل.

وزير الصحة يدفع 1500 شركة للإفلاس

ومن يومية "الصباح" نقرأ أن أنس الدكالي، وزير الصحة، حدد عبر مديرية الأدوية والصيدلة ، الثلاثاء 24 شتنبر الجاري، اللائحة النهائية للمنتجات الصيدلانية غير الدوائية المنصوص عليها في دستور الأدوية، الذي دخل حيز التطبيق بمرسوم رقم 1372612 الصادر في 30 أبريل 2010.

وتحدد فصول من الدستور عددا من المستلزمات الطبية خصوصا التي تقع تحت بند المعقمة، التي جعلت بيعها حصريا على الصيدليات، عكس ما كان معمولا به، بموجب الدورية الوزارية الصادرة في 1997، التي تمنح لشركات بيع هذه المنتجات مباشرة إلى المواطنين عن طريق محلات توزيع.

ويستدعي وزير الصحة، قبل نهاية الشهر الجاري، أعضاء اللجنة الوطنية لدستور الأدوية للحسم في القانون الداخلي الخاص بها ، واساسا المصادقة على لائحة المنتجات الصيدلانية غير الدوائية التي يعود بيعها للصيدليات وعددها يتجاوز 82 ألف منتج ، ضمنها معدات وأجهزة ومستلزمات طبية ومواد لعمليات جراحية منها التي تقع تحت بند المعقم، ومستلزمات عادية.

جطو يحيل 8 ملفات على القضاء

ومن نفس الصحيفة نقرأ أن الوكيل العام للملك لدى المجلس الأعلى للحسابات أحال ثمانية ملفات تتعلق بأفعال مسؤولين قد تستوجب عقوبة جنائية، على رئاسة النيابة العامة من أجل تعميق البحث مع المتورطين فيها واتخاذ الجزاءات التي يقرها القانون بشأنها.

وكشف إدريس جطو، الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات، مضامين التقرير الخاص بحصيلة أنشطة المجلس الأعلى للحسابات والمجالس الجهوية التابعة له، خلال السنة الماضية.

وأحالت النيابة العامة لدى المحاكم المالية 114 متابعا على المحاكم في ميدان التأديت المتعلق بالميزانية والشؤون المالية. وتوصلت النيابة العامة بالمجلس، خلال 2018، بعشرة تقارير تتضمن أفعالا من شأنها أن تندرج ضمن المخالفات المستوجبة للمتابعة في ميدان التأديب المتعلق بالميزانية والشؤون المالية.

ولي العهد وعمة الملك

وإلى جريدة "أخبار اليوم" التي كشفت، نقلا عن أسبوعية "الأيام" في عددها الأخير، عن العلاقة الخاصة التي قربط ولي العهد الأمير مولاي الحسن، بعمة والده، الابنة الوحيدة لمحمد الخامس التي مازالت على قيد الحياة.

الأسبوعية قالت إن مولاى الحسن كان يتردد مرات عديدة في الصيف الماضي على إقامة الأميرة "لا مليكة"، الواقعة قرب مدينة الصخيرات على الساحل الأطلسي.

الزيارة الأخيرة التي قام بها ولي العهد لعمة والده، أدت إلى استنفار خاص، حسب "الأيام"، وذلك لتعبيره عن غضبه الشديد من الوضعية المهترئة للبنية التحتية المؤدية إلى مقر إقامة الأميرة، من كثرة الحفر وضعف الإنارة...

وأوضحت الأسبوعية أن أشغالا لترميم الطريق وصيانة الإنارة انطلقت في اليوم الموالي.

تزايد أنشطة تهريب العملات وغسيل الأموال

كشف تقرير الإدارة الجمارك التابعة لوزارة الاقتصاد والمالية عن تزايد أنشطة تهريب العملات وغسيل الأموال عبر المنافذ الحدودية، حيث تم تسجيل 8040 تصريحا بالعملة الأجنبية بمختلف المكاتب الحدودية، مقابل 8573 سنة 2017 بمبلغ إجمالي بالعملات الأجنبية يعادل 6،1 ملايير درهم، مقابل 2،2 مليار درهم سنة 2017.

وفي ما يتعلق بخروقات عمليات الصرف، فقد تمت مصادرة أكثر من 6،92 ملايين درهم من العملة الصعبة خلال عمليات المراقبة مقابل 87 مليون درهم سنة 2017، كما حجزت الجمارك ما مجموعه 219 طن من الحشيش، و36 مليون سيجارة و132 كلغ من المخدرات الصلبة، و836808 أقراص مخدرة (القرقوبي).

وكشف التقرير أن التقليد يمثل مصدر قلق كبير للجمارك، بسبب المخاطر التي تسببها بعض المنتجات المقلدة على صحة المستهلكين، وكذا تأثيرها على الاقتصاد الوطني والتشغيل.

وأسفرت مجهودات إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة في محاربة هذه الظاهرة سنة 2018 عن مصادرة 772 ألف منتوج مقلد، بالإضافة إلى ذلك، فقد عالجت الإدارة 619 طلبا لتعليق التداول الحر للسلع المشتبه في كونها مزيفة، مقابل 490 طلبا سنة 2017.